

# The Economic, Social, and Religious Activities of European Diplomats in Egypt During the Era of Mohamed Ali Pasha

Ayman A. Mahmoud<sup>1,\*</sup>, Issam Okleh<sup>1,2</sup>, Thabet Al Omari<sup>1,3</sup> and Maher Alshamaileh<sup>1</sup>

<sup>1</sup> History Department, College of Arts Sciences and IT, University of Khorfakkan, Sharjah, UAE

<sup>2</sup> History Department, College of Arts, The University of Jordan, Amman, Jordan

<sup>3</sup> History Department, College of Arts, Yarmouk university, Irbid, Jordan

Received: 2 Oct. 2023, Revised: 31 Dec. 2023 Accepted: 31 Jan. 2024

Published online: 1 Mar. 2024.

---

**Abstract:** In this study, we highlighted the vital role played by the economic, political, and diplomatic agreements and treaties that were reached between some European countries and the Ottoman Empire, and we discussed the impact of those agreements on the relations between European communities and some Ottoman states, including Egypt. The study also focused on examining the role of foreign privileges that resulted from these diplomatic agreements and treaties, and discussed how European diplomats benefited from them in carrying out multiple activities in the social, economic, religious, and legal fields, whether for themselves or for members of their communities in Egypt, and what resulted from this successful interaction when these ambassadors were able European consuls and their agents are able to represent their countries efficiently in Egypt, by organizing and directing consular and diplomatic activities in accordance with the international agreements reached with the Ottoman Empire, with the aim of protecting their communities and defending their interests with all seriousness and attention.

**Keywords:** European diplomats, activities, privileges, Egypt Mohamed Ali Pasha.

---

---

\*Corresponding author e-mail: [Ayman.Mahmoud@ukf.ac.ae](mailto:Ayman.Mahmoud@ukf.ac.ae)

# الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والدينية للدبلوماسيين الأوروبيين في مصر في عصر محمد علي باشا

أيمن أحمد محمود<sup>1</sup>، عصام عقلة<sup>2</sup>، ثابت العمري<sup>3</sup>، ماهر الشمالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جامعة خورفكان / كلية الآداب والعلوم وتقنية المعلومات / قسم التاريخ / الشارقة / الامارات العربية المتحدة.

<sup>2</sup> الجامعة الأردنية/ كلية الآداب / قسم التاريخ/ عمان/ الأردن

<sup>3</sup> جامعة اليرموك / كلية الآداب/ قسم التاريخ/ اربد/ الأردن

**ملخص الدراسة:** في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي لعبته الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية التي تم التوصل إليها بين بعض الدول الأوروبية والدولة العثمانية، وناقشنا تأثير تلك الاتفاقيات على العلاقات بين الجاليات الأوروبية وبعض الولايات العثمانية، بما في ذلك مصر. كما اهتمت الدراسة أيضًا بحثنا دور الامتيازات الأجنبية التي ترتبت عن تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدبلوماسية، وناقشنا استفادة الدبلوماسيين الأوروبيين منها في مزاولة نشاطات متعددة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية، سواء لأنفسهم أو لأعضاء جالياتهم في مصر، وما ترتب على هذا التفاعل الناجح عندما تمكن هؤلاء السفراء والقناصل الأوروبيون ووكلائهم من تمثيل دولهم بكفاءة في مصر، من خلال تنظيم وتوجيه الأنشطة القنصلية والدبلوماسية وفقًا للاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها مع الدولة العثمانية، بهدف حماية جالياتهم والدفاع عن مصالحهم بكل جدية واهتمام.

**الكلمات المفتاحية:** محمد علي، الدبلوماسيين الأوروبيين، الأنشطة، الامتيازات، مصر.

## 1. مقدمة

تمكّنت عددٌ من الدول الأوروبية من توقيع سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع الدولة العثمانية، وتم توقيع تلك الاتفاقيات والمعاهدات على مدى ثلاثة قرون، امتدت من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. وبفضل استمرار العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية، تم تجديد هذه المعاهدات والاتفاقيات بشكل مستمر على مدى القرن التاسع عشر لضمان تنفيذها، وكانت المبادئ الدبلوماسية والقانونية التي تم وضعها لهذه الاتفاقيات تهدف إلى تحديد الوضع القانوني والاجتماعي والاقتصادي للدبلوماسيين الأوروبيين في الولايات العثمانية، وعلى وجه الخصوص في مصر التي كانت إحدى أبرز الوجهات الجاذبة للجاليات الأوروبية.

وقد تميزت العلاقات بين الجاليات الأوروبية والولايات العثمانية بمبادئ دبلوماسية تعرف بالامتيازات الأجنبية، هذه الامتيازات دفعت الدول الأوروبية إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية مع مصر بناءً على مكانتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي والاستراتيجي الحيوي على طرق التجارة العالمية، كما أنها كانت دولة بحر متوسطية مواجهة جغرافياً للدول الأوروبية، لذلك عمل العديد من المواطنين الأوروبيين على الانتقال إلى مصر والاستقرار فيها، حيث بدأوا في ممارسة العديد من الأنشطة التجارية بين بلدانهم والمدن المصرية، ومع تزايد وجودهم في مصر أصبح من الضروري توفير قنصليات وقناصل لرعاية مصالحهم التجارية وتقديم الدعم اللازم لهم، حيث قام القناصل الأوروبيين والعاملين بالقنصليات بالاستفادة من الامتيازات التي منحتم إياها الاتفاقيات والمعاهدات الدبلوماسية لممارسة العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والقضائية بالنسبة لهم ولأعضاء جالياتهم في مصر.

## 2. منهج الدراسة:

واعتمدت الدراسة على المنهج النقدي وتحليل المعطيات التاريخية للأحداث المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال المادة التاريخية الواردة في الوثائق التاريخية في فترة الدراسة، كما اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية مثل دفاتر السنية المعية تركي وعربي وسجلات ديوان خديوي، وشورى المعاونة، والفرمانات السلطانية الصادرة من السلطنة العثمانية إلى والي مصر والتي تعود إلى عهد محمد علي باشا، تقدم تفسيرات ومؤشرات مهمة حول الأنشطة التي قام بها القناصل الأوروبيين وأعضاء السلك الدبلوماسي في مصر تحت حماية الامتيازات الأجنبية. كما تسعى الدراسة إلى فهم موقف محمد علي باشا من تلك الأنشطة وعلاقتها بالتنظيم القنصلي في مصر، وما إذا كان هناك تدخل من حكومته لتقليص تلك الأنشطة إذا تعارضت مع مصالحها، أم كان يسمح للقناصل بممارسة أنشطتهم بحرية تامة.

واهتمت الدراسة بتحديد المجالات الرئيسية التي اعتمدت عليها أنشطة القناصل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقضائية في هذا السياق، وقد تناولت الدراسة الموضوع من خلال ثلاثة محاور رئيسية. المحور الأول سيركز على تنظيم السلك الدبلوماسي داخل القنصليات وموقف محمد علي باشا من الدبلوماسية الأوروبية في مصر. أما المحور الثاني، فسيتناول النشاط الاقتصادي للقناصل والقنصليات الأوروبية في مصر، مثل نشاطات النقل البحري، والاستثمارات التجارية، وامتلاك الأراضي الزراعية، والاستثمار في الممتلكات الفندقية والعقارات. أما المحور الثالث، سيتحدث عن الأنشطة الاجتماعية للقناصل الأوروبيين، مثل علاقتهم بالوالي محمد علي والمجتمع المصري، ودورهم القضائي داخل جالياتهم فيما بينهم وبين المصريين وحكومة باشا مصر. وأيضًا سوف تستعرض الدراسة دور القناصل في تعزيز ودعم البعثات والإرساليات الكاثوليكية الأوروبية في مصر.

## 3. نتائج الدراسة:

- أن السفراء والقناصل الأوروبيين ووكلائهم نجحوا في تمثيل دولهم بفعالية في مصر خلال الفترة المشار إليها، بهدف حماية جالياتهم والدفاع عن مصالحهم وذلك في إطار التمثيل القنصلي والدبلوماسي الذي تم تنظيمه وتوجيهه وفقًا للاتفاقيات الدولية المبرمة مع الدولة العثمانية
- لم تكن علاقة الدبلوماسيين الأوروبيين في مصر تسير بشكل جيد؛ حيث أن علاقة القناصل بمحمد علي باشا وتعاونهم معهم تعرضت لتحديات كثيرة ففي بعض الأحيان قام بالتدخل عندما تتعارض مطالب القناصل مع مصالحه الشخصية أو مصالح دولته.
- استطاع القناصل الأوروبيين استغلال الامتيازات التي ترتبت على المعاهدات الدولية لممارسة أنشطة متعددة في مصر، قام القناصل بممارسة أنشطة في مجال الأعمال الاقتصادية في مصر. كما شملت الأنشطة الاجتماعية التي تعززت بفضل الامتيازات الدولية.

في واقع الأمر لقد ترتب عن المعاهدات الدبلوماسية المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، علاقات دبلوماسية بين الطرفين المتعاهدين، وبالتالي أصبح لديهما تمثيل قنصلي، لذلك حرصت الدول الأوروبية على وجود قنصليات لها في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية والتي كان من أبرزها مصر؛ حيث تواجذت القنصليات الأوروبية في المدن المواجهة لها على البحر المتوسط مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد وأيضاً القاهرة، وطبقاً للتدرج القنصلي جاء السفير في المقدمة باعتباره هو الممثل الدبلوماسي الأعلى لدولته في البلاط العثماني، ومن ثم أصبح المسئول الأول عن جميع السلطات، سواء أكانت هذه السلطات سياسية أو قضائية أو اقتصادية، وذلك للإشراف على مصالح رعايا دولته في كل الولايات العربية سواء من المقيمين منهم أم التجار العابرين (الغنام، الجاليات، 1998، 63).

وفي عهد محمد علي كان سفراء الدول الأوروبية في البلاط العثماني هم المسئولين عن تعيين قناصل دولهم في مصر، وهم المسئولين أيضاً عن الحصول على البراءات السلطانية الخاصة بتعيينهم، وكانت مراسلاتهم واتصالاتهم تجري من خلال ناظر الخارجية في حكومة محمد علي باشا بوغوص بك، عن طريق تقديم الاتماسات المرفقة ببراءات تعيين القناصل؛ فعندما تم اعتماد السفير الروسي في استانبول، قام السفير بإرسال براءة تعيين القنصل الروسي دانشيكاس Danshkas، مرفقة بالتماس تمكنه من وظيفته قنصلاً أصلياً لدولة الموسكو "روسيا" في مصر مع تقديم المساعدة اللازمة له.

ويبدو أن سفراء الدول الأوروبية في الأستانة تمكنوا من إقامة علاقات طيبة مع محمد علي باشا؛ وربما كان الهدف منها هدفاً إيجابياً ومزدوجاً في الوقت نفسه، فكان محمد علي يرغب من وراء ذلك في أن تصل صورته ومواقفه بشكل جيد إلى أوروبا عن طريق هؤلاء السفراء، وفي الوقت نفسه كان هؤلاء السفراء يريدون من الباشا معاملة قناصلهم ورعاياهم في مصر معاملة طيبة، وحصولهم على الامتيازات الخاصة بهم كاملة؛ (معينة سنوية، 22، 1234، 486)، على أية حال ترأس السفراء الأوروبيون في الأستانة التنظيم القنصلي لبلدانهم في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية.

ويأتي القنصل في المرتبة الثانية بعد السفير في الترتيب الدبلوماسي، وتعتبر وظيفته الرئيسية هي تمثيل دولته وأداء مهامها القنصلية في دولة أجنبية، ولذلك لا بد أن يكون من رعاياها ومن موظفيها، وكان اختيارهم يخضع لمعايير خاصة يختار على أساسها من النبلاء أو من أبناء العائلات الكبيرة التي لها صلة بالتجارة، وكان يتم تعيينهم في البلاد والمدن المهمة، وخاصة الواقعة على سواحل البحار؛ أو بمعنى آخر في المدن التجارية في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، وفي الغالب كانوا لا يتبعون وزراء خارجية دولهم إنما يتبعون رؤساء البعثات الدبلوماسية لدولهم في الأستانة الذين يختارونهم لوظيفة قناصل في الولايات العربية، لذلك كان هؤلاء القناصل يكتبون رسماً إلى نظارة الخارجية العثمانية (الغنام، 1998، 76، الشناوي، الدولة العثمانية، 1980، ج2، 721)

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الفرمان الخاص بتعيين قنصل الدانمارك دانييل دوبيرا Danilal Dobira ونصه: " حيث إن دانييل دوبيرا قد نصب بموجب فرمان عالٍ قنصلاً للدانمارك على أن يرى أمور ومصالح الرعايا والتجار الدانماركيين الذين يروحون ويجيئون بالسفن تحت علم دنمارك إلى الإسكندرية؛ فأجلج عدم ممانعته في أمور وكالته وقنصليته، وقد كتب البيورلدي بمضمون ذلك (معينة سنوية، 3، 1234، 225)، وعندما كانت هذه البراءة أو الفرمان تصل إلى مجلس الباشا كان يتم تسجيلها في ديوان الخديوي، ويعقب ذلك إصدار أمر باعتماد تعيين القنصل.

وكان هذا الأمر يميز بين اعتماد القنصل أو نائبه أو وكيله بنص "قنصلاً أصلياً" وكان يتم إرساله إلى بوغوص بك ناظر التجارة والخارجية الذي يقوم بدوره (ب)ر أوراق الحماية الخاصة بالقنصل والمتضمنة امتيازات القناصل الجدد طبقاً لنص ومضمون المعاهدات المبرمة بين الباب العالي ومصر، كان على بوغوص بك إرسالها إلى محافظ المدينة الموجود بها مقر القنصلية (معينة سنوية، 1249/1833م، 755)، وجاء تصديق الباشا على تعيين قنصل الدانمارك بنص: "باعتماد تعيين المحترم دانييل دوبيرا قنصل الدانمارك قنصلاً أصلياً لأن عنده براءة عالية، ومعاونته في شئون الحماية بموجب المعاهدة الهامبورنية" (معينة سنوية، 17، 1239/1824م، 55).

وفي هذا السياق لا يمكن التأكيد على مواقف الباشا فيما يتعلق بالاهتمام بكل البراءات أو قبولها؛ فعلى الرغم من أن بعض الحكومات الأوروبية التي تربطها روابط الصداقة بالباب العالي رأت أنه من اللائق أن تطلب براءات لقنصلها في مصر، إلا أن الباب العالي كان يرفض أحياناً إعطاء براءات للقنصل في ممتلكات محمد علي باشا، وهذا ما حدث بالفعل عندما أجل الرئيس أفندي طلب براءة للقنصل الإنجليزي في مصر، وكان رد بوغوص بك نابغاً من ثقته بالمركز القوي الذي يتعامل من خلاله الباشا مع الباب العالي وبعض الدول الأوروبية قائلاً له: "إن الباشا ليس في حاجة إلى براءة يرسلها الباب العالي؛ لأنه يكفي أن يكون لدى القنصل أمر تعيينه حتى يسمح له الباشا بتأدية وظيفته والحصول على الامتيازات والحماية القنصلية مثله مثل باقي القناصل الأخرى" (شكري، بناء دولة محمد علي، 2009، ج1، 269-270)؛ وبالتالي فإن موقف الباشا واهتمامه ببراءة تعيين القناصل كانت تتوقف أحياناً على علاقته ببعض الدول المبعوث منها هؤلاء القناصل، ورويته للعلاقات السياسية لتلك الدول.

ولا ريب في أن الباشا كان يراعي حسن استقبال القناصل لكثير من الدول الأوروبية، تطبيقاً لنصوص المعاهدات والمراسيم الدبلوماسية، التي كانت تفرض عليه وعلى حكومته عقب اعتماد القنصل ترتيب احتفال يتضمن استقبالاً دبلوماسياً، وتقديم هدايا قيمة للقنصل الجديد بمناسبة توليه منصبه؛ إلا أن تلك الهدايا كانت تتباين وتختلف من قنصل لآخر حسب منزلة كل قنصل ورتبته (زيان الجالية البريطانية، 2001، 308)، والشيء نفسه بين القنصل ووكيل القنصل، فعندما تم تعيين طوربون Tourbon نائباً للقنصل العام البريطاني في مدينة الإسكندرية أمر الباشا بأن تكون الهدايا التي تهدى إليه أقل من الأشياء التي تهدى لقنصل جنرال الدولة الإنجليزية، ويمكن القول بأن الهدايا التي كانت تعطى للقنصل أو التشريعات التي كان يتم ترتيبها له كانت تتحدد على حسب علاقة محمد علي باشا بالدولة المبعوث منها هذا القنصل (معينة سنوية، 22، 1249/1833م، 486)

ويأتي مستشار القنصلية في الترتيب الثاني للتنظيم القنصلي باعتباره الشخصية الثانية بعد القنصل، فإذا كان القنصل العام يرأس قنصليته في الإسكندرية فإن المستشار يرأس الهيئة القنصلية بالقاهرة، وبالتالي فهو المفوض الدبلوماسي والمساعد الأول للقنصل، ويتولى أعماله في غيابه (الغنام، 1998، 71)، وتجب الإشارة إلى أن الوثائق التي تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يرد بها لقب مستشار بل جاء بمعنى وكيل، ويتضح ذلك من تصريح للخوجة بيوزين Boyouzin الذي وكله القنصل دورفيتي قنصل فرنسا بالقيام بالنظر فيما يلزم من الأمور الخاصة برعايا فرنسا في القاهرة (معينة سنوية، 50، 1245/1929م، 383)، كما كانت تسند إليه الأمور المالية، وكان من حق القنصل عزله في أي وقت يشاء (الغنام، 1998، 71).

ويأتي وكلاء القناصل في المرتبة الثالثة ويعتبرون نواباً مختارين من جانب القناصل الأوربيين؛ حيث يتم تعيينهم في الجهة التي ترغب في أن يكون لها فيها تمثيل قنصلي، وكانوا أحياناً من رعايا الدولة التي تختارهم (الشناوي الدولة العثمانية، 1980، ج2، 721)، ويبدو أن مدينة الإسكندرية كانت تحظى بأهمية كبيرة لدى الأوربيين على المستويين التجاري والقنصلي، إلى درجة أن وكلاء القناصل المختارين كانوا ممن ارتبطت أسماؤهم بالتجارة والدبلوماسية وكانوا من رعايا دولهم، وكانت أحرص الدول الأوروبية على ذلك هي فرنسا التي حرصت قناصلها في مصر على تعيين وكلاء لهم في الإسكندرية؛ فجدد القنصل الفرنسي دورفيتي Drovity ينصب أكثر من وكلاء له في الإسكندرية، وأحياناً كثيرة كان يتم اختيار وكلاء القناصل من رعايا الدولة التي يؤدون فيها مهامهم، والملاحظ أن مدينة دمياط قد استحوذت على معظم هؤلاء؛ حيث اعتمد القناصل الأوربيون على النصارى الشوام المقيمين في مدينة دمياط كوكلاء

للقنصلية الأوربية فيها، وربما كان السبب في ذلك كونهم وسطاء مقبولين لدى الدول الأوربية، هذا من ناحية، وكونهم أيضاً رجالاً ذوي خبرة وكفاية بالأعمال التجارية في موانئ دمياط، ولمعرفتهم بعادات المدينة وأهلها من التجار وطبايع وأساليب السلطة الحاكمة، ولأنهم كانوا من المقيمين بها والمستقرين فيها (معية سنوية، 3، 1234/هـ 1819م، 294-315).

اما فيما يتعلق بالعلاقات بين محمد علي باشا والسفراء والقناصل الأوربيين فيبدو واضحاً أن علاقة محمد علي ومواقفه من القناصل كانت تتحدد بناءً على علاقته بدول هؤلاء السفراء وقناصلهم، وبالتالي فإن مواقف محمد علي من القناصل الأجانب وقنصلياتهم تتحدد المصالح المشتركة بين الباشا ودول هؤلاء القناصل. لكن التساؤل المهم هنا ما هي حدود العلاقة التي تربط بين الباشا والقناصل الأوربيين، وما هو موقف محمد علي من قضية تعيين القناصل وولائهم؟ وهل كان له الحق في عدم قبول قنصل في مصر أو كان له الحق في التدخل لعزل قنصل وطلب استدعاء دولته له؟

في واقع الأمر إنه على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأوربية والدولة العثمانية والولايات التابعة لها كانت تحكمها الموائيق والمعاهدات الدولية بين الطرفين، إلا أن محمد علي كان يحدد تلك العلاقات بناءً على اختصاصات القنصل الدبلوماسية، وعدم تدخله في الشؤون المصرية أو المساس بالسيادة المصرية وبالحكومة الباشا، ولذلك حاول معظم القناصل بحكم التمثيل القنصلي أن يكونوا على علاقة مباشرة مع والي مصر، الذي حاول أن يتعامل معهم ومع ولائهم على قدم المساواة، وإن كان هناك تمييز في المعاملة، فذلك مبنى على العلاقة الشخصية التي تربط الباشا ببعض هؤلاء القناصل أو المصالح المشتركة بينهما.

والملاحظ أن معاملة الباشا للقناصل الفرنسيين كانت تمتاز بالصدقة، فجدده يتعامل مع القنصل الفرنسي في مصر "دورفيتي" ويصفه "بالصديق" حتى أنه خصص له السفينة «ذهبية» المخصصة لإبراهيم باشا لينتقل بها بين الإسكندرية ودمياط (معية سنوية 19، 1240 هـ/1825م، 144)، وعندما عزم درفتي قنصل فرنسا على العودة إلى فرنسا أمر محمد علي بوغوص بك أن يرسل للجنرال ليورن Lioron في باريس بشأن صنع علبة تشوق من المجوهرات الخالصة، والتي بلغ ثمنها 12 ألف فرانك آنذاك، من أجل أن يهديها الباشا للقنصل دروفيتي (معية سنوية، 39، 1244 هـ/1825م، 62)، كما أهداه سيف ذهبي وشال كشميري من الصنف العالي (معية سنوية، 733، 1242 هـ/1826م، 49) وأمر بتقديم كل المساعدات الممكنة لسفير فرنسا في الأستانة شازلو لوبان Shazlo lepain تنفيذاً لالتماس القنصل دروفيتي. (معية سنوية، 22، 1241 هـ/1826م، 164).

ويبدو أن سياسة الباشا تجاه القناصل لم تسير في خط واحد، فعلى الرغم من تعامله معهم في إطار المعاهدات الدبلوماسية، إلا أنه كان يتدخل أحياناً في عدم إبقاء بعض القناصل في مصر في حالة وجود بعض الأزمات السياسية بين دولهم والباب العالي أو بينهم وبين الباشا، وظهر ذلك واضحاً عندما أرسل محمد علي إلى بوغوص بك يأمر بعدم الموافقة على إبقاء قنصل روسيا في الإسكندرية ومطالبتة بمغادرة البلاد فوراً (معية سنوية، 39، 1244 هـ/1828م، 119).

وعندما قام أتباع القنصل الإنجليزي بدمشق ببعض الحوادث التي كان من شأنها المساس بسيادة الإدارة المصرية في الشام أرسل محمد علي إلى بوغوص بك للتحدث مع القنصل الإنجليزي في مصر كامبل Campbell مطالباً إياه بمخاطبة حكومته لاستدعاء هذا القنصل وإلا سيتم طرده في غضون شهرين، وكان رد فعل الباب العالي عندما علم بذلك بأن أخبر بوغوص بك باهتمامه بضرورة تنفيذ طلب الباشا، لكنه في الوقت نفسه حذر محمد علي من أن يغتر بقرب عزل القنصل فيتبجح لنفسه الإساءة إليه أو الاعتداء عليه، بل يأمر الباب العالي الباشا بأن يزيد من عطفه وتودده واحترامه للقنصل حتى لا يخرج عن نصوص المعاهدات الدبلوماسية المبرمة مع الحكومة الإنجليزية (معية سنوية، 39، 1244 هـ/1828م، 119).

وتوضح إحدى الرسائل التي أرسلها الباشا إلى الصدر الأعظم في الثالث والعشرين من شهر جمادى الأولى 1235 هـ اعتراضه على تصرف السفير الروسي في الأستانة حينما عين أحد الدبلوماسيين Rashkon مشرفاً على القناصل الروس في الولايات العربية، بحجة التفتيش على القناصل وعزل من لا يصلحون منهم وتعيين قناصل آخرين بدلاً منهم، وعندما وصل الدبلوماسي الروسي إلى مصر شك الباشا في تصرفاته، لذلك أخبر محمد علي الصدر الأعظم بأنه ربما يكون جاسوساً روسياً وصل إلى مصر ليتجسس على حكومته وعلى قناصل الدول الأخرى، لذلك أخبر الباشا الصدر الأعظم بأنه لم يستقبله ولن يعامله معاملة الدبلوماسيين (معية سنوية، 4، 1235 هـ/1819م، 54).

وفي هذا السياق أمر محمد علي باشا بطرد وإبعاد قناصل بعض الدول الأوربية من مصر، وذلك في شهر رجب عام 1256 هـ عندما أمر بطرد قناصل روسيا وبروسيا والنمسا وانجلترا من مصر فوراً وفي الوقت نفسه رفض الموافقة على طلبهم بتعيين وكلاء لهم في الإسكندرية نظراً لتصرفات بعض الدبلوماسيين الرامية إلى التجسس على تصرفات الباشا ونقل أخباره إلى دولهم. (معية سنوية، 282، 1256 هـ/1840م، 866)

هكذا كان موقف محمد علي باشا من القناصل الأوربيين وعلاقته بهم، وفيما يتعلق بوكلاء القناصل، فكان الباشا يتدخل أحياناً لاستمرار بعض العائلات في الوكالات القنصلية، فعندما مرض واسيلي فخر تدخل الباشا وأرسل بوغوص بك لكي يطلب من صديقه دروفيتي القنصل الفرنسي أن يكتب للحكومة في دمياط. (ن أجل إبقاء القنصلية الفرنسية في أيدي أبناء واسيلي فخر، وعلى حد قول الباشا: "للحيلولة دون خراب بيت واسيلي فخر"، وبالفعل استجابت الحكومة الفرنسية واستجاب القنصل الفرنسي دروفيتي لطلب الباشا، وتم تعيين يوسف واسيلي فخر في وكالة القنصلية الفرنسية وابن أخته أنطوان شمسي في وكالة قنصلية النمسا (معية سنوية 21، 1241 هـ/1825م، 250)، كما تم تعيين جورج صوابا ابن أخت واسيلي فخر في وكالة قنصلية سردينيا في دمياط (معية سنوية، 23، 1243 هـ/1827م، 318).

والجدير بالذكر أنه على الرغم من تدخل محمد علي باشا في استمرار الوكالات القنصلية في أيدي أشخاص معروفين وتمنح لأبنائهم من بعدهم، إلا أنه كان يتدخل أيضاً في حالة حدوث نزاع بين هؤلاء الوكلاء والحكومة المصرية؛ حيث كان محمد علي باشا يحاول فض المنازعات بينهم وبين الحكومة، وذلك كما حدث بين ميخائيل سرور وكيل قنصل الإنجليز بدمياط وبين محافظ دمياط (معية سنوية 3، 1234 هـ، 360)، لكن مع استمرار ميخائيل سرور في هذه المنازعات أمر محمد علي بوغوص بك ناظر التجارة والخارجية بأن يسعى لدى القنصل الإنجليزي سولت Soult لعزله وإبداله بغيره؛ حيث جاء الأمر بنص: "ولما كان جنباه العالي يخشى أن يكون هذا الرجل سبباً في تعكير الصفو السائد بين مصر وإنجلترا يأمر بأن يتفاهم مع صديقه صولت على عزله" (معية سنوية 3، 1234 هـ/1819م، 360)

ويتضح مما سبق أن محمد علي باشا تعامل مع التنظيم الدبلوماسي والقناصل الأوربيين وجالياتهم في مصر طبقاً لما نصت عليه المعاهدات الدبلوماسية، إلا أنه كان يتدخل أحياناً إذا تجاوز بعض القناصل حدود وظيفتهم، كما أنه احتفظ بعلاقات طيبة ما بعض القناصل الذين يرتبط بعلاقات طيبة مع دولهم، وعلى الرغم من أنه لم يتدخل في تعيين القناصل إلا إنه كان يقترح عليهم بالنصيحة فيما يتعلق بوكلائهم من الشوام المقيمين في مصر.

#### ثانياً. الأنشطة الاقتصادية للدبلوماسيين الأوربيين في مصر:

بداية، ينبغي التأكيد على أن مصر قد حظيت بأهمية اقتصادية كبيرة من جانب الدول الأوربية منذ فترة الحكم العثماني لها، وقد ازداد هذا الاهتمام في بداية القرن التاسع عشر؛ لذلك بدأت الجاليات الأوربية في التوافد إليها وخاصة التجار، فأصبحت المدن المصرية - وخاصة الإسكندرية ودمياط ورشيد - بمثابة

لذلك حرصت الدول الأوربية على عقد العديد من المعاهدات Capitulation، والتي تضمنت المبادئ القانونية لإقامة رعايا الدول الأوربية في ممتلكات وولايات الدولة العثمانية بهدف ممارسة نشاطهم التجاري فيها؛ وبالتالي تنظيم الأمور التجارية فيما عرف بعد ذلك بالامتيازات الأجنبية أو الامتيازات القنصلية، وكان على الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية الالتزام بتنفيذ المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية (الشناوي، 1980، ج2، 720-721).

وفي هذا السياق يمكن تفسير ما نصت عليه الامتيازات الأجنبية في إطار استغلال الأوربيين لها، وبالتالي يبدو حديثاً دور هذه الامتيازات في حماية التجارة الأوربية، وما تمتع به القناصل من امتيازات تجارية في استغلال الموانئ المصرية، ويمكن إثبات هذا التفسير على النشاط الاقتصادي للقناصل من خلال المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية عام 1809م كنموذج للمعاهدات المبرمة بين الدول الأوربية والدولة العثمانية؛ حيث نصت هذه المعاهدات على العديد من البنود؛ ف جاء البند رقم 14 من المعاهدة بنص: "سفرء دولة إنجلترا الحق بأن يعينوا لهم قناصل متى شأوا في موانئ ومواقع حلب والإسكندرية وطرابلس الغرب وتونس وطرابلس الشام وصاقر وأزمير ومصر، ولهم أن يعزلوا وينقلوا هؤلاء القناصل بدون أن يسوغ لأحد معارضتهم" (أصاف، المعاهدات، 1896، 14، 39-65، 71).

كما تمتع القناصل أيضاً من خلال هذه المعاهدات بتحصيل الرسوم الجمركية من البضائع التي يتم تصديرها أو استيرادها وبالتالي استطاع القناصل تكوين ثروة هائلة، كانت دافعا قويا لممارستهم العديد من الأنشطة الاقتصادية، وذلك في المادة 39 من المعاهدة والتي جاءت بنص: "يدفع التجار الإنجليز وغيرهم من رعايا دولة إنجلترا رسم القنصل أو السفرء الإنكليز أو القناصل بدون نقص، وذلك عدا الرسم الذي يدفعونه دائماً من البضائع الصادرة والواردة والمنقولة على مراكب إنجليزية" (أصاف، المعاهدات، 1896، 14، 39-65، 71).

وينبغي الإشارة هنا أن هؤلاء القناصل استطاعوا الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للسفن الأوربية فيما يتعلق بعمليات النقل البحري، وجاء ذلك في البند رقم 3 من المعاهدة بنص: "إن التجار والتراجم والسامسة وسواهم من رعايا دولة الإنكليز يسوغ لهم المجيء إلى ممالكتنا المحروسة براً وبحراً وأن يتعاطوا بها التجارة بكل أمان، وفي ذهابهم وإيابهم لا يعارضون لا هم ولا أتباعهم، ولا يلحق البيلربك والقضاة ورباتي السفن والضباط وغيرهم من عبيدنا ضرر ما أو إهانة بأشخاصهم أو بأموالهم" (أصاف، المعاهدات، 1896، 14، 39-65، 71).

والملاحظ أن معاهدات الامتيازات منحت القناصل حق حماية التجار، وبالتالي استطاع هؤلاء القناصل ممارسة نشاطهم التجاري بالمشاركة مع التجار من أبناء جالياتهم، ثم أصبحوا يمارسون النشاط التجاري بأنفسهم؛ حيث جاءت المادة رقم 25 من المعاهدة بنص: "كل القناصل الذين تم تعيينهم في ممالكتنا المحروسة السفارة الإنجليزية لحماية التجار لا يسوغ سجنهم بأية حجة كانت، ولا طردهم ولا تختم بيوتهم، وكل دعوى تقام ضدهم ترفع إلى بابنا العالي حيث يدافع عنهم السفرء" (أصاف، 1896، 7، 63-25، 68).

يظهر من كل ما سبق أن هذه الامتيازات قد أصبحت هي المحرك الأساسي للوجود الأجنبي في مصر، كما حددت وضع الأجانب الاجتماعي وميزتهم عن المصريين، بهدف حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور في مسائل الضرائب، لكن مع مرور الوقت أصبحت هذه الامتيازات تتسع دائرتها وتشهد وطأتها حتى لم يعد بينها وبين الامتيازات الأصلية صلة شبه محسوسة لا في مظاهرها ولا في أغراضها أو آثارها (عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب، 1982، 13-14)؛ ومن ثم كانت هذه الامتيازات بمثابة الباب الذي ولجت منه الدول الأوربية ولوفاً لتحقيق أغراضها، وفسرت نصوص هذه المعاهدات تفسيراً تسفياً، فبدلاً من أن ينظر إليها على أنها امتيازات منحها سلطان يحكم دولة مستقلة، فسرتها على أنها حقوق انتزعت من سلطان ضعيف (الشناوي، 1980، ج2، 721)؛ ففي البداية كان انتزاعها مجرد حماية قضائية للرعايا الأوربيين، لكنها امتدت بعد ذلك إلى شئون تابعة للدول؛ أي إن الخدمات العامة الممنوحة لها، تخطتها بعد ذلك إلى ممارسة الاحتكارات المختلفة الخاصة بالاستيراد والتصدير وبحصانة وحماية دبلوماسية كانوا بمقتضاها لا يخضعون للسلطان العثماني (فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، 2008، ع 2/492، 121).

وقد ترتب على ذلك استغلال القناصل الأوربيين تلك الامتيازات، لتحقيق مكاسب مادية واقتصادية في مصر؛ وبالتالي لم يقتصر عملهم على النشاط القنصلي فقط وحماية جالياتهم ورعاياهم، بل قاموا بممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية اعتماداً على الاستغلال السبي لنصوص الامتيازات والمعاهدات المبرمة بين دولهم والدولة العثمانية، وأبرز هذه الأنشطة ما يلي:

#### 4.1 امتلاك واستثمار السفن التجارية:

الواقع أن استغلال القناصل الأوربيين للامتيازات الأجنبية دفعهم إلى ممارسة أعمال الموانئ والنقل البحري؛ حيث توضح المعاهدات المبرمة بين الدول العثمانية ومعظم الدول الأوربية عام 1809م، أن السفن والمراكب كانت ترسو في موانئ الدولة العثمانية وموانئ الولايات التابعة لها بكل حرية وأمان، وبدون معارضة، وأن يكون لهذه السفن الحرية المطلقة في البيع والشراء بأموالهم الخاصة، في كافة البضائع التجارية، وهو ما نصت عليه المعاهدات مع روسيا وفرنسا (أصاف، 1896، 34، 78)، وبناءً على معاهدات الامتيازات ارتبطت حماية المصالح التجارية والبحرية الأوربية بالتوسع في النقل البحري عبر مختلف الموانئ المصرية، ونظراً لأن القناصل الأوربيين كان عليهم الإشراف على عمليات النقل البحري، استطاع هؤلاء القناصل استغلال ذلك لممارسة نشاط النقل البحري وامتلاك السفن التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن القناصل البريطانيين كانوا أكثر القناصل الأوربيين عملاً في هذا المجال؛ حيث امتلك القنصل الإنجليزي كامبل Campbell العديد من السفن التجارية التي كانت تعمل في الشحن والنقل البحري من السويس إلى جدة وإلى المناطق الواقعة بعد جدة (معية سنوية، 66، 1251/1835م، 635)، كما امتلك القنصل البريطاني بيركس Perkes سفينتين كانتا تعملان بالنقل البحري بين ميناء الطور والصين (معية سنوية، 5، 1235/67)، وكانت الأوامر تصدر من محمد علي إلى محافظي الموانئ المصرية بعدم التعرض لسفن القناصل البريطانيين أو استخدامها عنوة (معية سنوية، 58، 1249/1833م، 474)، كما كانت تصدر الأوامر بسرعة إصدار الأوامر لتجولها في المياه الإقليمية المصرية (معية سنوية، 32، 1245/1829م، 684) وإعفاها من رسوم الجمارك إلى درجة أن محمد علي كان يستأجر سفن القناصل البريطانيين لنقل الأموال إلى الأستانة (معية سنوية تركي، 9، 1237/1821م، 290).

وجاء القناصل الفرنسيون في المرتبة الثانية بعد القناصل البريطانيين في أعمال النقل البحري؛ حيث قام القنصل الفرنسي ميمو Mimout باستئجار السفن المصرية لاستخدامها في النقل البحري؛ فقد استأجر هذا القنصل أربع سفن من طراز عقبة لاستخدامها في نقل البضائع من ميناء رشيد إلى الموانئ الفرنسية (معية سنوية، 41، 1246/1829م، 262)، أما القنصل الروسي فقد امتلك أربعة قوارب كانت تعمل بين ميناء دمياط وموانئ البحر المتوسط (معية سنوية، 32، 1244/1828م، 61)، وفي بعض الحالات كان بعض وكلاء القناصل يشرفون على بعض السفن التي يمتلكها القناصل، فالقنصل الروسي كان يمتلك العديد من السفن التي تعمل تحت إشراف وكيله في دمياط الخواجة واسيلي فخر، ومعظم هذه السفن كانت معفاة من دفع العوائد الجمركية والضرائبية (معية سنوية، 1234/1818م، 357-358).

كان من نتائج الامتيازات التجارية التي حصلت عليها الدول الأوروبية في مصر عن طريق المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية هي وجود علاقات تجارية مع هذه الدول، فتصدر لها صادراتها وتستورد منها وارداتها، وكان قنصل الدول الأوروبية يقيمون في مدينة الإسكندرية ويشرفون على مصالح بلادهم التجارية (يحيى، مصر الحديثة، 1983، ج1، 352)، وكان التمثيل القنصلي في عهد محمد علي باشا لا يمنع القناصل من مزاوله التجارة بل كان أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون المناصب القنصلية؛ لذلك كان البعض من بينهم يعملون بالتجارة، كما كان نشاطهم التجاري ينبع من استغلالهم للامتيازات القنصلية الممنوحة لهم، فعلى سبيل المثال كان كل ما يرد لهم من بلادهم من مأكلاً ومشرباً وهدايا وجميع حقائبهم وما يرد باسم القنصليات، وما يتعلق بهم معقياً من الضرائب ورسوم الجمارك ومغفأة أيضاً من القنصليات، (زيان، 2001، 308-310).

وقد حرصت الدول الأوروبية على حماية مصالحها التجارية وعلاقتها مع مصر، عن طريق طرح مصالحها على مستوى الباب العالي من خلال دور السفراء الأوروبيين في الأستانة لخدمة مصالح دولهم وللحصول على تعهدات من الباب العالي، ويتضح ذلك من خلال فرمانات السلطنة المرسله من السلطان العثماني محمود الثاني إلى محمد علي باشا، والتي تضمنت العديد من الامتيازات التي حصل عليها القناصل الأوروبيون وبعض رعاياهم من التجار؛ حيث تضمن فرمان الصادر بتاريخ 30 صفر 1230هـ/1815م، حماية السفن التجارية الأوروبية والأنشطة التجارية لقناصلها ورعاياها، وينبغي الاعتناء بها وتأمين متاجرهم أكثر من غيرهم توسيعاً لنطاق كسبهم. (فرمانات سلطانية، 1814هـ/1814م، 26)، كما استطاع السفراء الأوروبيون الضغط على حكومة باشا من خلال القضاء على نظام الاحتكار التجاري الذي استحدثه محمد علي باشا، لذلك أرسل فرماناً سلطانياً آخر بتاريخ 13 صفر 1235هـ/1839م إلى محمد علي يتضمن إلغاء الرسوم الجمركية المستحدثة على الواردات الأوروبية عملاً بالامتيازات المبرمة بين فرنسا والدولة العثمانية (فرمانات سلطانية، 1839هـ/1839م، 69)، كما صدر فرمان آخر يتضمن نفس هذه الامتيازات لصالح دولة سردينيا. (فرمانات سلطانية، 1810هـ/1810م، 86).

ونظراً لأن دخل القناصل الأوروبيين تمثل في الأساس فيما عرف بحقوق القنصلية *Droit du consult*، والتي كان مقدارها لا يتعدى 2% من السفن التجارية التابعة لدولهم والسفن التي تحت حمايتها، إلا أنها كانت قليلة مقارنة بالنفقات الكثيرة للقناصل (رحمونه، القناصل والقنصليات في الجزائر، 2001، 78)، ويبدو أن ذلك قد أدى إلى لجوء بعض القناصل إلى حكومة محمد علي باشا للضغط على التجار لتحصيل هذه الرسوم من خلال جمرك الإسكندرية، ويتجلى ذلك من الأمر الصادر من محمد علي باشا إلى أمين جمرك الإسكندرية يطلب من خلاله أن تحصل الرسوم الجمركية المستحقة كرسوم قنصلية ممن يحضرون بضائعهم إلى جمرك الإسكندرية من أفراد التجار رعايا دولتي السويد والنرويج بناءً على التماس قوالير جوزيه بولين *Kowaler Gozea Bolen* قنصل السويد والنرويج. (معية سنوية، 34، 1236هـ/1820م، 342).

وفي هذا السياق يمكن تفسير لجوء بعض القناصل إلى ممارسة التجارة علانية أو سرّاً، سواء كان ذلك نابعاً من استغلالهم للامتيازات القنصلية أو قلة الرسوم القنصلية التي تحصل من تجار رعايا دولهم.

واللافت للنظر أن القناصل البريطانيين هم من أوائل القناصل الذين اهتموا بممارسة النشاط التجاري؛ حيث تركز نشاطهم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير للمحاصيل والمنتجات بين مصر والدول الأوروبية؛ فكانوا يستوردون البين الإفرنجي وإنزاله في أسواق مدينة الإسكندرية، لذلك صدر فرمان من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا بعدم ممانعة القنصل الإنجليزي بالإسكندرية من استيراد البين الإفرنجي بالأستانة (معية سنوية، 1239/1823)، كما ساهم القناصل الفرنسيون في تجارة البين اليمني؛ حيث كان دارمان *Darman* القنصل الفرنسي في "مخا" يأتي بالبن اليمني إلى الإسكندرية (معية سنوية، 56، 1239هـ/1829م، 500)، ويقوم دروفيني القنصل الفرنسي بالإسكندرية بتصديره إلى فرنسا عن طريق وكيله بالإسكندرية *Tedna*، وقد بلغت كمية البين اليمني الذي تم تصديره عام 1239هـ/1829م عشرة قناطير من البين اليمني (معية سنوية، 33، 1239هـ/1829م، 425).

وعلى الرغم من إصدار السلطان محمود الثاني فرماناً سلطانياً مؤرخاً بشهر شعبان 1225هـ إلى محمد علي باشا وقضاة الإسكندرية ورشيد ودمياط يحث على عدم السماح ببيع الغلال للسفن الأجنبية، وفي حالة ضبط إحدى السفن مشحونة بالغلال في أحد الموانئ المصرية تفرغ حمولتها وترسل الغلال إلى الأستانة، على أن يسترد التاجر الأجنبي ثمنها في غضون ستة عشر يوماً بمعرفة قنصل الدولة التابعة لها هذه السفينة (الفرمانات السلطانية، 1225هـ/1810م، 147)، إلا أن التجار لجأوا إلى القناصل نظراً لما يتمتعون به من حماية وامتيازات قنصلية، لذلك استغل القناصل الأوروبيون ذلك وبدأوا في تصدير الغلال إلى أوروبا، ويتضح ذلك من الصفاة التي قام بها القنصل البريطاني عندما قام بتصدير 9500 كيلة من القمح أي ما يعادل 95 طناً من القمح مع علم الباب العالي بذلك (الفرمانات السلطانية، 1237هـ/1821م، 367).

كما لجأ بعض القناصل إلى تهريب الغلال؛ حيث استطاع القنصل اليوناني *Tousiga* تهريب الغلال إلى أوروبا عن طريق ميناء دمياط، لذلك أرسل محمد علي إلى محافظ دمياط يخبره بعلمه بما قام به القنصل اليوناني مشيراً إلى أنه غض الطرف عن تصرف هذا القنصل، كما أمر محافظ دمياط بأن يحذر القنصل من عدم تكرار ذلك مرة أخرى وألا يستغل الامتيازات الممنوحة له في مخالفة أوامر الباب العالي (مجلس ملكية تركي، 139، 1251هـ/1835م، 301).

ومن ناحية أخرى فقد اهتم القناصل البريطانيون بممارسة تجارة الفحم ونقله عن طريق السويس (شورى المعاونة، 1255هـ/1839م، 202)، كما قام الخواجة روستي قنصل أسبانيا بتجارة وتصدير الفحم الذي كان يأتي به من صعيد مصر ليصدره إلى الدول الأوروبية. (ديوان خديوي تركي، 732، 120)، كما استورد القنصل البريطاني الدخان من سوريا إلى مصر وقام بتوزيعه على المستوردين. (ديوان خديوي تركي، 732، 120)، ونظراً لأن جمرك الدخان كان يدفع في مصر صدر فرمان سلطاني إلى محمد علي باشا بعدم التعدي على تجار الدخان وعدم مطالبتهم بما يزيد على رسم الجمرك المقرر عليهم طالما أن المستورد له تحت حماية القنصل الإنجليزي ضماناً لحرية التجارة (الفرمانات السلطانية، 1255هـ/1839م، 702)، كما عمل القنصل الإنجليزي أيضاً بتجارة الاستيراد؛ حيث كان يقوم باستيراد البضائع الصينية عبر ميناء الطور ومنها إلى السويس (معية سنوية، 5، 1235هـ/1819م، 67).

أما القنصل السويدي *Alpiozain Marko* فإلى جانب عمله قنصلاً كان يقوم بتصدير الخيش إلى بر الشام، وبالمقابل يقوم باستيراد الدخان إلى مصر؛ حيث كانت الحكومة المصرية تسمح له بالاستيراد والتصدير (ديوان خديوي، 1250هـ/1834م، 816، 16)، كما قام القنصل الروسي باستيراد أخشاب الخيزران وأخشاب القرائيا من روسيا وطرحها للبيع في الأسواق المصرية (الفرمانات السلطانية، 1241هـ/1825م، 455).

ويبدو أن محمد علي باشا قد بدأ يلاحظ استغلال القناصل للامتيازات الممنوحة لهم، لذلك حاول الباشا تقليص هذه الامتيازات وبشكل خاص فيما يتعلق بمرور حقائبهم وأمتعتهم وتجارتهم التي ترد إليهم من الخارج، ومن ثم أصدر قراراً قام بوغوص بك بتبليغه للقناصل يتضمن عدم مرور الحقائب والبضائع والصناديق التي تتعلق بالقناصل من الجمارك، وبأنه لن يسمح لها بالمرور إلا بعد الحصول على تذكرة من ديوان الجمارك يحملها صاحب الحقائب والبضائع والصناديق (معية سنوية، 49، 1249هـ/1833م، 641).

الواقع أن الدول الأوروبية قد سمحت لرعاياها بتملك الأراضي في الدولة العثمانية وحملتهم على دفع الضرائب المقررة عليها بغض النظر عن الإعفاء الضريبي الذي تفره الامتيازات الأجنبية؛ لذلك كان القنصل البريطانيون أول من تعهد بزراعة بعض القرى الزراعية المعسرة ولا سيما في مديرية البحيرة، وكان أبرزهم القنصل البريطاني ثوربون Sorbonne الذي منحه الحكومة حق التعهد بناحية بسطرة شريطة أن يسد ما عليها من الأموال المتركمة والباقية عليها منذ سنوات مضت وأن يقوم بجميع الالتزامات الأميرية المقررة عليها. (زيان، 2001، 112).

على مستوى آخر سمحت الحكومة المصرية للقنصل الأوروبيين باستئجار الأراضي الزراعية، عندما وافق الباشا في التاسع من ذي القعدة عام 1234 هـ لقنصل دولة الفلمنك (هولندا) باستئجار أراضي وأطيان قرية سمخرات بمديرية البحيرة بشرط تأدية مبلغ 14500 ريال فردة أطيان متجمدة على هذه الأراضي (معية سنوية، 3، 1234/هـ/1818م، 409).

أما القنصل الفرنسي دروفيتي Drovity الذي اعتبره محمد علي باشا صديقاً مخلصاً له، فقد اتسع نشاطه في هذا المجال؛ حيث سمح له بشراء أراضي زراعية على الحدود بين مدينة الإسكندرية ومديرية البحيرة (معية سنوية، 3، 1249/هـ/1833م، 358)، كما أمر الباشا بمصادرة حجج الأراضي الواقعة بميدان المنشية من أصحابها لبيعها للقنصل دروفيتي بناءً على طلب الأخير لأهمية هذه الأراضي لاستثمارها (معية سنوية، 53، 1249/هـ/1833م، 724).

كذلك وافق الباشا على إعطاء دروفيتي ثلاثمائة فدان من الأراضي الخرس (البور) في إقليم الفيوم لزراعتها تحت إشراف الخوجة دننا Tidna وكيل القنصل دروفيتي وابن أخته معية سنوية، 37، 1244، 562)، بينما استطاع قنصل صاردو Sardo الحصول على مئة فدان من أطيان الأبعادية الخالية بجوار كوم كبريت بقرية الكريون بالبحيرة لاستصلاحها وزراعتها وتأدية ما عليها من الأموال (معية سنوية، 38، 1245/هـ/1829م، 291).

ويبدو أن القنصل الأوروبيين لم يقتصر نشاطهم الاقتصادي على امتلاك الأراضي الزراعية فقط، بل استثمروا أموالهم في ظل الحماية والامتيازات القنصلية الممنوحة لهم، فقاموا بإنشاء الفنادق والمخابز والحوانيت التجارية، فامتلك القنصل البريطاني مخبزاً لعمل الخبز الإنجليزي في مدينة الإسكندرية، لذلك سمحت له حكومة الباشا بشراء الفصح اللازم له من الأسواق المصرية ومن الحكومة (شورى المعاونة، 274، 1253/هـ/9)، كما صرحت الحكومة للخوجة روستي Rosti قنصل طوسفانيا بفتح مخبز في مدينة الإسكندرية لبيع الخبز لرعايا دولته، أما قنصل بروسيا فريدريك كيار Fredric Kayar فقد امتلك متجرًا لبيع المنسوجات والأقمشة بمدينة الإسكندرية، كما لم يقتصر الخوجا صاروف قنصل توسكانيا على استثمار الأراضي الزراعية بل أنشأ لوستارية (فندق) تحت حمايته (معية سنوية، 41، 1246/هـ/1830م، 142-460)، وامتلك مجموعة من المطاعم ومحلات لبيع المشروبات الروحية في مدينة الإسكندرية (معية سنوية، 68، 1251/هـ/1835م، 134).

ويتضح من خلال ما سبق أن القنصل الأوروبيين استطاعوا الاستفادة من الامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم من الباب العالي والمنصوص عليها في المعاهدات الدبلوماسية والتجارية المبرمة بين دولهم وبين الدول العثمانية، كما قاموا بالعديد من الأنشطة الاقتصادية من خلال استغلالهم لهذه الامتيازات مثل التجارة والنقل البحري وامتلاك المنشآت الاقتصادية والتجارية مثل الفنادق، وامتلاك وتأجير الأراضي الزراعية واستغلالها.

#### 5. دور الدبلوماسيين الأوروبيين في تعزيز الأنشطة الاجتماعية لجالياتهم في مصر:

الواقع أنه على الرغم من أن القنصل الأوروبيين في مصر كانت مهمتهم الأولى هي تمثيل دولهم دبلوماسياً، ومتابعة الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية وكتابة تقارير بذلك إلى دولهم، إلا أنهم مارسوا العديد من الأنشطة الاجتماعية في المحيط الاجتماعي للمجتمع الذي يعيشون فيه، سواء أكانت هذه الأنشطة تتعلق بالحاكم أو الوالي في الدولة التي يمثلون دولهم فيها، أو مكونات هذا المجتمع من المصريين وبين الجاليات الأوروبية ببعضها البعض، فيما يتعلق بالجانب القضائي أو الحماية والحصانة الدبلوماسية أو الإشراف الديني على البعثات التبشيرية الأوروبية في مصر، والذي نعرض له فيما يلي:

##### 5.1 محمد علي باشا والقنصل الأوروبيين في مصر: التفاعل الدبلوماسي

أقام القنصل الأوروبيون في المدن الساحلية أو المدن الواقعة على الموانئ المصرية، فغالبية الجاليات الأوروبية كانت تقيم في مدينة الإسكندرية، وبطبيعة الحال كانت هذه المدينة هي مقر وسكني القنصل الأوروبيين، لذلك حرص الباشا على أن تكون هذه المدينة هي مقر إقامة بوغوص بك ناظر التجارة الخارجية باعتباره المسئول الأول عن التعامل مع القنصل الأوروبيين. (زيان، 2001، 38)، وكانت السمة الغالبة للقنصل وجالياتهم هي الإقامة بمكان واحد يجمعهم معاً، مما أدى إلى تجمع وترابط وتكامل الأوروبيين معاً، وعمل كل قنصل على استقطاب أفراد كل جاليته، ومن ثم أدى ذلك إلى تكوين ما يمكن أن يعرف بمفهوم «الأمة» أو «الكومون»، وهذا ما عمل عليه القنصل الأوروبيون في كل الولايات العربية، بشرط أن يتلاءم ذلك مع التفكير الشرقي الذي كان يرى أن التجمع على أساس الدين أو البلد أو المهنة أمر طبيعي ولازم. (شمخي، تطور النشاط البريطاني في سوريا، 2011، 10)، ولقد شجع محمد علي أن يعيش القنصل الأوروبيون بحريتهم واحترام حرمة منازلهم، طبقاً للامتيازات الممنوحة لهم من الدولة العثمانية، كما سمح بإسكانهم في منازل مناسبة لهم، وعلى رفع أعلام دولهم عليها (معية سنوية، 1250/هـ/1834م، 59، 117-3، 1234، 432)، وإعطاءهم الحرية في اختيار حراسهم بأنفسهم والسماح لهم باستبدال ما يرونه غير مناسب لهم بحراس آخرين (معية سنوية، 21، 1241، 87-22، 1242/هـ/1826م، 348).

وتذكر الوثائق بأن الباشا أخذ على عاتقه أعباء مراعاة احترام وحماية القنصل الأوروبيين وجالياتهم، وكل ما يحتاجونه من سبل الإقامة التي تضمن لهم الراحة النفسية، كما سمح لهم بإقامة الفنادق والخانات الخاصة بهم وجالياتهم: (معية سنوية، 6، 1236/هـ/1820م، 64)، وإنشاء المخابز التي يحتاجونها لعمل خبز بلادهم: (معية سنوية، 759، 1245/هـ/1829م، 4)، كما أتاحت الحرية التي منحها الباشا لهم فتح المطاعم الخاصة بهم: (معية سنوية، 41، 1247/هـ/1831م، 142-460) وسمح لهم بفتح المحال التجارية الخاصة ببيع الخمور؛ فعلى الرغم من تحريم شرب الخمر في مجتمع إسلامي مثل مصر إلا أن محمد علي قد أتاح لهم إحضاره من بلدانهم، لدرجة أنه سمح لهم بشراة من الحكومة المصرية فيما عرف آنذاك بالمشروبات الروحية. (معية سنوية، 68، 1251/هـ/1839م، 134)

وفي واقع الأمر كان من المعروف أن الدولة العثمانية تفرق ما بين رعاياها من طائفة الروم من أهل الذمة المقيمين بالإسكندرية وبين القنصل الأوروبيين ورعاياهم بملابسهم، لذلك أصدر الباشا أمراً إلى بطريك الروم بمنع طائفته من ارتداء الزي والملابس الإفرنجية وأن ذلك يختص به القنصل الأوروبيين ورعاياهم (معية سنوية، 25، 1243/هـ/1827م، 362)، وكان هدف محمد علي من هذا القرار هو إعطاء الحرية التامة للقنصل داخل المجتمع وتقليل فرص الاحتكاك والإهانة التي يمكن أن يتعرضوا لها.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن القنصل الأوروبيين كانوا يعيشون حياة آمنة ومستقرة مع الحفاظ على أنماط حياتهم الخاصة، لكنها امتازت بعلاقات طيبة مع سكان المدينة التي يعيشون فيها، كل ذلك بفضل التسهيلات التي منحها لهم الباشا، وإمعاناً في إظهار الود سمح لهم محمد علي بتكوين وتأسيس جمعيات اجتماعية كانت بمثابة النوادي الاجتماعية والثقافية لهم، كما سمح بتوفير فرق الموسيقى العسكرية لهم لإحياء المناسبات والاحتفالات الاجتماعية فيما عرف "بجمعيات القنصل"،

كما ساهم القناصل الأوروبيون في وضع الترتيبات اللازمة في حالة انتشار الأوبئة، وعزل المرضى من الأجانب والمصريين عن الأصحاء السالمين (معية سنية، 66، 1251/هـ/1835م، 156)، ذلك الترتيب الذي وضعه الكولونيل كامل القنصل الإنجليزي في مصر فيما عرف بالحجر الصحي؛ وذلك لحماية المجتمع من انتقال الوباء إلى المصريين في حالة ظهور وباء خارج مصر. (ملكية تركي، 5، 1252/هـ/1836م، 75)، ويفهم من ذلك أن القناصل الأوروبيين ساهموا بجهود جادة وامكانيات كبيرة في تطوير المجال الصحي في مصر، وتأكيداً للعلاقة الطيبة بين القناصل والمجتمع المصري تذكر إحدى الوثائق دور القنصل الفرنسي في افتداء أحد المصريين؛ فعندما وصلت سفينة أحد القراصنة إلى بوغاز دمياط، اختطف ابن رئيس بوغاز دمياط، وهرب به القراصنة واستطاع قبطان إحدى السفن الفرنسية افتدائه بمبلغ 400 فرانسة، قام القنصل الفرنسي بدفعها لربان السفينة الفرنسية وأعاد الطفل لأبيه. (معية سنية، 8، 1238/هـ/1823م، 90)، وكان القناصل الأوروبيون يعيشون في مصر، وينتقلون من مدينة إلى أخرى، ويستقبلون المسافرين والسياح الأوروبيين للسباحة والطواف بمدن صعيد مصر حتى الشلالات (معية سنية، 6، 1236/هـ/1826م، 50)، هكذا عاش القناصل الأجانب في مصر، وتفاعلوا مع المجتمع المصري، وأصبحت علاقتهم بالباشا علاقة جيدة أدت إلى قبولهم لدى سكان مدينة الإسكندرية، ولدى محمد علي باشا وبوغوص بك ناظر التجارة والخارجية.

## 5.2 موقف القناصل من النظام القضائي للجاليات الأوروبية: الاستقلال القضائي

استند النظام القضائي المتعلق بالجاليات الأوروبية في مصر على ما نصت عليه المعاهدات المبرمة بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية، وطبقاً لما تضمنته هذه المعاهدات كان القناصل الأوروبيون هم المنوط بهم الفصل في القضايا التي تتعلق برعايا دولهم أو أن يعهدوا بها إلى لجنة تحكيم (شكري، 2009، ج1، 272)؛ حيث نصت المادة 10 من المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية على أنه: "إذا اتهم أحد إنجليزياً أنه أضر به وقدم لإثبات تهمته شهود زور فلا يسمع قضاؤنا دعواه بل تحال إلى السفارة الإنجليزية لتقوم هذه بفصلها وللإنجليزي أن يلجأ دائماً إلى حماية السفير". (أصاف، 1809، 15-24)، وفي حالة النزاع بين الأجانب ورعايا الدولة المتواجدين فيها، فلا يحق للقضاة النظر فيها أو الفصل فيها إلا في حضور القنصل أو ترجمانه؛ حيث نصت المادة رقم 15 من المعاهدة نفسها على أنه: "في كل دعوى بخلاف ومشاجرة تحدث بين رعايا دولة الإنجليز أو بين خلافهم لا يسوغ للقضاة استماع الدعوى بدون أن يحضر الجلسة أحد التراجم أو مندوب من قبل السفارة"، وأكدت ذلك المادة رقم 24 من المعاهدة؛ حيث جاءت بنص: "إذا أقيم على بعض الإنجليز دعوى قضائية فلا يسوغ للقاضي استماعها والحكم بها إذا لم يكن السفير حاضراً أو القنصل أو الترجمان"، إذن تؤكد المواد الثلاثة من المعاهدة حق القناصل في النظر في الشئون القضائية لرعاياهم، وحضور الدعوى المقامة بينهم وبين سكان الدولة المتواجدين فيها.

وبعد أن استعراض البنود المتعلقة بالنظام القضائي ودور القناصل فيه من خلال المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية كنموذج لما نصت عليه المعاهدات مع الدول الأوروبية، يتضح أن الاستقلال القضائي الخاص بالأوروبيين في مصر كان بعيداً عن النظام القضائي المعمول به لدى حكومة الباشا؛ وفيما يلي نعرض الدور القضائي للقناصل الأوروبيين والذي ينقسم إلى شقين:

**الأول:** يتعلق بالمنازعات والقضايا والدعاوى التي تحدث بين الجاليات الأوروبية؛ فقد حاول القناصل المحافظة على النظام القضائي والاختصاصات القضائية، فعلى سبيل المثال فيما يخص القضايا التي تتعلق بجرائم القرصنة البحرية، حاول القناصل احترام قوانين الملاحة، ويتضح ذلك عندما قام وكيل القنصل الإنجليزي صولت، بالاتفاق مع بعض القراصنة على اقتحام مضيق دمياط، والاستيلاء على ما تحمله السفن الإنجليزية من البضائع الخاصة بجاليته، على أن يتقاسم ثمن البضائع معهم، ثم أمر التجار الإنجليز والمصريين بالتجمع في دائرة الجمرك ليحتملوا ما أخذوه من القراصنة، وعندئذ تجمع خمسة عشر بحاراً إنجليزياً واعتدوا عليه، وعندما علم القنصل الإنجليزي صولت بذلك قام بعزله (معية سنية، 1241/هـ/1825م، 323).

كما تدخل القناصل في قضايا تزييف النقد والمجوهرات التي يقوم بها أفراد جاليته من طريق اتصالهم بالغرف التجارية في دولهم (شوري المعونة، 274، 1253/هـ/1837م، 1064)؛ وفي حالة ضبط الحكومة المصرية لأحد من هؤلاء كان يتم تسليمه إلى قنصله (معية سنية، 284، 1257/هـ/1840م، 1109)؛ والحقيقة أن القناصل الأوروبيين كانوا غير بعيدين عن القضايا الاجتماعية والأسرية المتعلقة بأفراد جاليته، مثلما تدخل القنصل الفرنسي دروفيتي في النزاع القائم بين التاجر الفرنسي ديفا وزوجته روزينة.

أما القضايا والدعاوى والنزاع القائم بين الجاليات الأوروبية بعضها البعض؛ فقد استطاع القناصل الأوروبيون تكوين لجنة تحكيم مختلطة للفصل في تلك القضايا؛ حيث تفيد إحدى الوثائق المهمة عن تشكيل القناصل الأوروبيين لجنة أو جمعية قضائية، وتشكل أعضاؤها من قناصل الدول الأوروبية في مصر لحسم وفض النزاع القائم بين التجار الفرنسيين والمالطيين بحي الموسكي بالقاهرة (شوري المعونة، 274، 1253، 624-278، 1254/هـ/1838م، 1020)، كما كان القناصل الأوروبيون يحضرون أيضاً الدعوى الفردية بين أفراد جاليتهم والجاليات الأخرى، فعندما حدث نزاع على معاملات مالية بين زوجة أحد التجار الروادسة بعد وفاته وبين أحد التجار النمساويين، حضر الدعوى والفصل فيها قنصل النمسا تورال Toural ممثلاً عن التاجر النمساوي، وقنصل السبع جزر ممثلاً عن زوجة التاجر (محكمة الإسكندرية، 1225/هـ/1810م، 118، 114).

ويبدو أن محمد علي باشا كان يتحاشى مخالفة نصوص الامتيازات والمعاهدات فيما يتعلق بالجانب القضائي، فكان يحرص دائماً على عدم الفصل في النزاعات التي تتعلق بالأجانب بعضهم البعض، لذلك أرسل إلى محرم بك محافظ الإسكندرية يستفهم منه عن أسباب محاكمة الإنجليز الذين يرتكبون جنحاً وأنه لا بد من إصالحهم لقناصلهم ليقوموا هم بمحاكمتهم. (معية سنية، 11، 1238، 381)، كما رفض الباشا طلب بعض وكلاء القناصل الأوروبيين فيما يتعلق برغبتهم في محاكمة بعض أفراد الجاليات الخاصة بهم مشيراً إلى عدم الكتابة إليه مرة أخرى فيما يتعلق برغبتهم في محاكمة بعض أفراد جاليتهم، وأن القناصل هم المنوط بهم الفصل والحكم في المنازعات القائمة بين الأوروبيين، كما تضمن الأمر تنفيذ الباشا ما يتلقاه من القناصل بشأن رعاياهم إذا أرادوا ذلك. (معية سنية، 41، 1247، 325)

أما الشق الثاني الذي يتعلق بالدور القضائي للقناصل حيث يتضح أن القضايا التي تتعلق بالنزاعات بين المسلمين من المصريين أو غيرهم من العرب المقيمين في مصر، وبين الجاليات الأوروبية، كان يعود الفصل فيها إلى الباشا أو من ينوب عنه من الحكومة بشرط أن يحضر المحاكمة أو الإجراء القضائي القنصل أو المترجم الخاص به، وأن يتم إخطار القنصل بذلك قبل تنفيذ الحكم أو الفصل النهائي في تلك المنازعات، وذلك في حالة عدم حضور القنصل للمحاكمة (شكري، 2011، ج1، 273)؛ لذلك كان الباشا يقوم بمعاينة من يعتدي من المصريين على الأجانب، فعندما اعتدى أحد عساكر الطوبجية بالضرب على كاتب قنصلية النمسا الذي كان في نزهة بالمحمودية أمر الباشا بمعاينته ورفقه من عمله، وتم ذلك في حضور مترجم القنصل السويدي الذي كان يشرف على قنصلية النمسا، وعندما اعتدى بعض الأشخاص بالضرب على امرأة أوروبية كانت قادمة من شبرا على حظوظ أبلغ قنصل دولتها الباشا بذلك، فأمر بعقاب وضرب سائق الحظوظ وتخصيص عربات خاصة للأوروبيين فقط. (معية سنية، 6، 1236/هـ/1820م، 66-77). وفي بعض القضايا كان الباشا يؤكد ويصر على حضور القنصل أثناء محاكمة من يعتدي من المصريين على الأجانب؛ فعندما قام مجموعة من البحارة المصريين بالاشتباك مع بحارة إحدى السفن النمساوية أمر الباشا محافظ الإسكندرية بتأديب البحارة المصريين أمام القنصل؛ حيث جاء الأمر بنص: "لزوم مراعاة خاطر القنصل بضرب المذنب الأصلي أمامه" (معية سنية، 3، 1234/هـ/1818م، 329)

وعلى الجانب الآخر لم يغض محمد علي النظر عن الأوروبيين في حالة الاعتداء على المصريين، ففي حالات كثيرة كان الباشا يخطر القناصل بمعاينة بعض



أفراد جالياتهم، ويتضح لنا ذلك من الدعوى المقدمة للباشا بشأن اعتداء أحد الأوربيين - وكان يدعى لاديفوا - بالسب لدين أحد عساكر الجهادية، حيث أمر الباشا بتأديبه ليكون عبرة لمن تسول له نفسه سب الدين الإسلامي، وذلك بعد أن أبلغ قنصل دولته بذلك (شورى المعاونة، 284، 1257/هـ1840م، 283).

ويبدو أن القنصل الأوربيين قد تدخلوا في النزاعات بين رعاياهم والحكومة المصرية، وكان لهم دور مهم في حسم هذه النزاعات والفصل فيها، وخاصة الدعاوى القضائية بين وكلائهم والحكومة المصرية من ناحية، وأفراد جالياتهم والحكومة المصرية من ناحية أخرى، ويتجلى ذلك عندما نشب نزاع بين وكيل القنصل الإنجليزي في دمياط وبعض التجار التابعين للحكومة المصرية، لذلك تدخل القنصل لدى الحكومة للفصل في النزاع القائم، وكان ذلك عن طريق اقتراح تشكيل لجنة من الخبراء التجاريين المعتمدين بشرط أن يتم اختيارهم من الطرفين المتنازعين، من المصريين والبريطانيين (معية سنوية، 6، 1236/هـ1820م، 100)، وفي حالة وجود ديون متأخرة للحكومة المصرية لدى بعض التجار الأوربيين كان قناصلهم يفاوضون بوغوص بك كما حدث وتفاوض القنصل الفرنسي بشأن الديون المتأخرة للحكومة عند التاجر الفرنسي باولو Bawlo (معية سنوية، 3، 1234/هـ460)، والملاحظ أن الباشا رفض تدخل وكلاء القنصل الأوربيين في حالة سجن أحد الرعايا الأجانب، موصحاً رفضه ذلك بأنه لن يقبل التفاوض إلا مع القناصل أنفسهم وليس مع وكلائهم (معية سنوية، 41، 1247/هـ1831م، 325).

هكذا كان القناصل الأوربيون يتدخلون في القضايا التي تتعلق برعاياهم، ويتصرفون في ذلك طبقاً لما نصت عليه المعاهدات والامتيازات الممنوحة لهم من السلاطين العثمانيين، وكانت أهمية دورهم القضائي تنبع فيما يقوم به هؤلاء القناصل وخاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقات بين رعاياهم من جهة وبين رعاياهم والمصريين وحكومة الباشا من جهة أخرى.

### 5.3 دور القناصل في تعزيز الأمن والحماية داخل الحي الدبلوماسي:

لقد عاشت الجاليات الأوربية وقناصلها في مدينة الإسكندرية في حي واحد عرف بالحي الإفرنجي (الأوربي)، وكان ممنوعاً على المصريين الإقامة فيه، وفي حالة إن وجد به منزل لأحد المصريين أخذ منه وأعطى لأحد القناصل مع تعويضه بمنزل آخر؛ مثلما حدث وأمر الباشا بإخلاء منزل المعلم صالح أحد معلمي جمرك الإسكندرية وتم إعطاؤه للسنيور يوجانتي Youganti قنصل الموسكوف (روسيا) (معية سنوية، 3، 1234/هـ1818م، 259)، وكان يقوم بحراسة هذا الحي مجموعة من عساكر الياسقية من طائفة الإنكشارية (معية سنوية، 21، 1241/هـ1825م، 442)، وعندما ألقى السلطان محمود الثاني الإنكشارية أمر الباشا أن يستبدل بهم حرس من عساكر الجيش المصري تنفيذاً لفرمان السلطان محمود الثاني الذي يقضي بإلغاء الإنكشارية في جميع الولايات العثمانية ومنها مصر (معية سنوية، 22، 1242/هـ1826م، 438)، وكان ذلك نابعاً من حرص محمد علي باشا على تأمين الحي والقناصل الأوربيين وجالياتهم المقيمين فيه، وضماناً لسلامة المقرات القنصلية.

ومما لا شك فيه أن القناصل الأوربيين كان لهم دور مهم وفعال في حماية الحي الإفرنجي وحماية المقيمين فيه، وذلك ما فعله القنصل الروسي عندما حاول منع مجموعة من الروم إشعال النيران كعادتهم في الشتاء، وذلك بجوار منزل هذا القنصل، الأمر الذي دفع القنصل إلى إرسال ترجمانه وابنه إلى محافظ الإسكندرية ليطلبوه بسجن من أشعل النيران بالحي الإفرنجي، فأمر بسجن من قام بذلك في سجن صراف المحافظة، إلا أن الباشا اعترض على ذلك وأمر بسجنهم في سجون قناصلهم، والمثير في الأمر أن ذلك الحدث قد تكرر مرة أخرى، مما أدى إلى اجتماع مجلس القناصل بالإسكندرية وأرسلوا مترجمهم إلى باشا أغا الحراسة الذي قام بضبط نحو مائة شخص من أرادل النمسا وأسبانيا وفرنسا والنابولتان، وتم توزيعهم على قناصلهم لمحاكمتهم، مع الإشارة إلى القناصل بطردهم من مصر، وفي الشهر نفسه، تم القبض على ثمانية آخرين وتم سجنهم في سجن المحافظة حتى يتسلمهم قنصل دولهم لمعرفة أغا المحافظة، لكن مجلس القناصل اجتمع مرة أخرى وطالبوا الباشا بوضع حراسة كافية على الحي؛ لذلك أصدر الباشا أمراً إلى محافظ الإسكندرية بتشديد الحراسة على الحي الأوربي تحت قيادة بلوكباش صالح، ومن أجل ذلك أصدر الباشا أمراً بإبعاد الأجانب سيئ الأخلاق إلى خارج مصر بالاتفاق مع قناصلهم (معية سنوية، 9، 1253/هـ92).

### 5.4 القناصل والحصانة الدبلوماسية وحماية حقوق اللجوء:

إن الحماية الدبلوماسية أو الحصانة الدبلوماسية Immunity Diplomatic في مفهومها العام لها جانبان؛ الأول: حق يمنح لشخص المبعوث وسفارته ليحول دون ممارسة الدولة المضيفة أي اعتداء عليها، ويطلق عليه الحق السليبي؛ إذ يقوم على عدم ممارسة الدولة المضيفة سلطاتها القضائية أو المالية على المبعوثين الدبلوماسيين، أما الجانب الثاني: فيتمثل في توقيع العقوبات المقدرة قانوناً على من اعتدى على المبعوثين الدبلوماسيين أو على السفارة "الحق الإيجابي"، وتوفير الحماية حتى لا يتعرض للأذى من قبل الأفراد أو سلطات الدولة المضيفة (رحمونة، 2011، 75-76).

وخلال العصر العثماني ووصولاً إلى عصر محمد علي استطاع القناصل الأوربيون استغلال الامتيازات الأجنبية بشأن الدبلوماسية؛ حيث نصت المادة رقم 10 من المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية عام 1809م، كنموذج لمعاهدات الامتيازات على أنه: "إذا اتهم أحد إنجليزيا أنه أضر به وقدم لإثبات تهمته شهود زور، فلا يسمع قضائنا دعواه، بل تحال على السفارة الإنجليزية لتقوم هذه بفصلها، وللإنجليزي أن يلجأ دائماً إلى حماية السفير" (أصاف، 1809، 64).

واعتماداً على ذلك، كان على القنصل الذي يحصل على براءة من الديوان العالي ويتم بموجبها اعتماده قنصلية في مصر أن يقدم كشف مدوناً به براءات الحماية الدبلوماسية لمن يعمل بمعيتيه والمستخدمين عنده مثل وكيل القنصل، ومستشاره المالي، وترجمانه، وكاتب القنصلية، وكانت هذه البراءات تتضمن إعفاءهم من أية التزامات مالية للحكومة المصرية سواء ضريبة الفردة التي تفرض على البيوت والعقارات أو ضريبة الجزية التي تفرض على غير المسلمين من أهل الذمة من المصريين والأجانب (معية سنوية، 24، 1241/هـ1825م، 310) لذلك كانت المنازل التي يسكنون فيها لا تقيد بدفاتر الفردة، وكذلك أسماؤهم لا تسجل في سجلات الجزية. (بركات، رؤية الجبرتي، 1997، ع103، 33).

ونظراً لسوء استعمال القناصل للامتيازات الممنوحة لهم، بدأ هؤلاء القناصل يمنحون حق الحماية للتجار المصريين والأجانب عن طريق منحهم جنسيات دولهم الأوربية. (معية سنوية، 755، 1245/هـ1829م، 34)، كما أنه من الملاحظ أن هؤلاء القناصل منحوا رعاياهم هذه الحماية بصفتها الدبلوماسية، على الرغم من عدم وجودهم داخل التنظيم القنصلي الذي نصت عليه المعاهدات، وذلك عن طريق إعطائهم وثائق تشبه الباسپورتات الأوربية؛ حيث اتضح ذلك من الأمر الصادر بشأن مطالبة مجموعة من الرعايا الروم والأرمن بدفع ضريبتهم الفردة والجزية فرفضوا وأدعوا الحماية بناءً على هذه الوثائق، الأمر الذي رأى من خلاله بوغوص بك ضرورة الاجتماع بمجلس القناصل، وأصدر قراراً بالاتفاق مع القناصل الأوربيين بضرورة تحصيل الفردة والجزية من الرعايا الأوربيين غير المدرجة أسماؤهم ببراءات الاجتماع المتعلقة بالتنظيم القنصلي في مصر. (معية سنوية، 32، 1245/هـ1829م، 552)، ومع الضغوط التي مارسها الحكومة المصرية على القناصل اضطر الأوربيون إلى مخاطبة وكلائهم القنصليين في الإسكندرية ودمياط بضرورة إقناع الأوربيين من رعاياهم المشمولين بالحماية والحصانة الدبلوماسية، بدفع الضرائب المفروضة عليهم (معية سنوية، 42، 1246/هـ85).

واللافت للنظر أن محمد علي باشا كان يتابع بنفسه قضية الحماية والحصانة الدبلوماسية التي منحها القناصل للكثير من أفراد جالياتهم كوسيلة من وسائل

التهرب من الالتزامات المالية المفروضة عليهم من الحكومة المصرية، ويتجلى ذلك من خلال الالتباس الذي قدمه ستونجي Stongi قنصل الفلمنك (هولندا) والقائم بأعمال القنصلية الروسية، والذي تضمن رغبته في إعفاء أربعين شخصاً روسياً زعموا بأن لهم حماية روسية، وكان جواب الباشا هو إصدار قرار بمنحهم مهلة سنة أشهر حتى يحصلوا على براءات دبلوماسية من السفير الروسي في الأستانة تثبت شمولهم بالحماية، وفي حالة عدم حصولهم على تلك البراءات تحصل منهم الالتزامات المالية، وإلا.. يتم طردهم من مصر، كل ذلك لعدم اقتناع الباشا بهذه الوثائق.

كما حاول بعض القناصل التدخل للإفراج عن بعض رعاياهم الذين سجنوا نتيجة رفضهم تأدية الضرائب المفروضة عليهم، مثلما التمس قنصل النمسا الإفراج عن أحد الرعايا النمساويين بحجة أنه مشمول بالحماية. (معية سنوية، 41، 1837/هـ1247م، 57-501)، لذلك أرسل الباشا أمرين أولهما: إلى محافظ دمياط ومحافظ الإسكندرية بتحصيل العوائد والضرائب من النصارى واليهود الذين يدعون الحماية والذين يعترض قناصلهم على ذلك وثانيهما: مطالبة بوغوص بك بالاجتماع بمجلس القناصل الأوربيين لمناقشة مسألة تحصيل الالتزامات والعوائد المالية من الأجانب الذين يدعون ويزعمون أنهم من أصحاب الحماية والحصانة الدبلوماسية وأن يعلم الباشا بالنتائج. (معية سنوية، 53، 1833/هـ1249م، 271-272).

أكدت المعاهدات المبرمة بين الدول الأوربية والدولة العثمانية أن المقرات القنصلية الأوربية الواقعة في الدول المبعوثين إليها، كيان مستقل عن سيادة السلطة الإقليمية لتلك الدول وغير ملزمة بالخضوع لقوانينها؛ لذلك حاول القناصل الأوربيون في الولايات العربية ترسيخ مبدأ الحصانة الدبلوماسية، ويجسد لنا ذلك ممارسة بعض القناصل لما يعرف بحق الإيواء أو اللجوء Droit d'asile وحماية من يلجأ إلى مقر القنصليات الأوربية سواء كان ذلك من رعاياهم أو من رعايا الدول المبعوثين فيها (رحمونه، 2011، 88).

وما يعزز وجهة النظر تلك: ما ذكرته الوثائق من القضايا الكثيرة التي تؤكد على ممارسة القناصل الأوربيين لحق اللجوء فنجد أن بعض القناصل حاولوا حماية بعض التجار الذين يخرقون حرمة القوانين التجارية المصرية والتهرب من الجمارك والديون المستحقة عليهم لحكومة باشا مصر، مثلما التجار التاجر سابا كحيل المدين لحكومة الباشا بمبلغ ألف وستمئة كيس نقدي إلى قنصلية سردينيا، لذلك يستقهم الباشا من بوغوص بك ويتساءل: كيف يجوز للقنصل منح الحماية وحق اللجوء لتاجر شامي ليس له علاقة بدولته، ويأمر الباشا بوغوص بك بمخاطبة القنصل وأن يخبره بضرورة أن يدفع هذا التاجر ديونه للحكومة وأن يلغي الحماية ويطرده من القنصلية لأنه شامي (معية سنوية، 64، 1835/هـ1251م، 68)، أيضاً عندما التجار الشامي إبراهيم العورة إلى القنصلية الروسية بسبب ديونه للحكومة المصرية، استقبله القنصل ومنحه حق اللجوء والحصانة، لذلك أرسل الباشا عن طريق بوغوص بك إنذاراً بعدم استقباله لهؤلاء المطلوبين للحكومة المصرية وأن ذلك سينتج عنه نزاع بين القنصل والحكومة (عابدين، 1838/هـ1254م، 265، 215).

ويبدو أن قنصل الروم (اليونان) بدمياط قد اعتاد على فتح أبواب قنصليته لطالبي حق اللجوء من التجار الأروام، الأمر الذي دفع الباشا إلى إنذاره بعدم فعل ذلك لأنه يخالف المعاهدات الدبلوماسية وسيأمره بمغادرة مصر؛ لأن عمله لا يتفق ونص المعاهدات وما يلفت النظر ويثير الدهشة أن جارية ابنة محمد علي باشا هربت من قصر الباشا ولجأت إلى القنصلية الروسية، مما دفع الباشا إلى إرسال حبيب أفندي رئيس الديوان لمطالبة القنصل بتسليم الجارية وإن رفض فعليها أخذها بالقوة وإخطار القنصل بأن الباشا لا يعترف به قنصلاً، وبعد عودة الجارية طلب الباشا من السفير الروسي في الأستانة عزله وتعيين قنصل بدلاً منه (معية سنوية، 69، 1835/هـ1251م، 66-71).

### 5.5 الدور القنصلي في دعم البعثات والإرساليات الكاثوليكية في مصر:

الواقع أن القناصل الأوربيين قد استغلوا ترحيب محمد علي بقوم الإرساليات الدينية الكاثوليكية إلى مصر، وحرصوا على التدخل لمساعدة المبشرين من الرهبان ورجال الدين الأوربيين وتأييدهم ودعمهم، لذلك منح القناصل الحماية والحصانة لهؤلاء كما منحهم العديد من الامتيازات مثل إعفائهم من الرسوم الجمركية عند مجيئهم إلى مصر وخاصة الفرنسيين والنمساويين (مجلس ملكية، 139، 1835/هـ1251م، 187).

ويبدو أن التسامح الديني الذي أبداه الباشا مع غير المسلمين من أهل الذمة، ومع القناصل الأوربيين، جعله يوافق على التماسات القناصل المتعلقة بالرهبان من رجال الدين التابعين للإرساليات الكاثوليكية الأوربية، لذلك كان الباشا يصدر أوامره بحماية الرهبان النمساويين أثناء توجههم إلى صعيد مصر وتقديم المساعدات اللازمة لهم. (أمر محمد علي، 23، 1835/هـ1251م، 50)، وحصل القناصل على العديد من الامتيازات من الباشا وحكومته مثل عدم الاعتداء على الرهبان الفرنسيين في دير فرشوط بصعيد مصر، ونفس الشيء مع رهبان توسكاني. (معية سنوية، 19، 1825/هـ1240م، 149).

الحقيقة أن الدور الديني للقناصل لم يقتصر على حماية الإرساليات الدينية الأوربية فحسب، بل تدخل القناصل أيضاً لدى الباشا لترميم وإعادة بناء الكنائس الكاثوليكية في فرشوط. (معية سنوية، 38، 1252، 41)، كما تقدم مجلس القناصل بالتماس إلى باشا مصر لحماية القساوسة والرهبان الإفرنج المقيمين بكنائس جرجا وطهطا وأخميم وفرشوط. (معية سنوية، 6، 1820/هـ1236م، 711)، والتصريح لهم بالسير والفرج والسياحة وحمايتهم ومساعدتهم (معية سنوية، 1238/هـ1822م، 466)، والتصريح للبطريرك الكاثوليكي بالسفر إلى دمياط والإسكندرية والصعيد للإشراف على الأديرة والإرساليات الكاثوليكية في صعيد مصر. (شورى المعاونة، 274، 1837/هـ1253م، 55).

ويبدو أن دور القناصل لم يتوقف عند هذا الحد، بل تدخلوا أيضاً في قضايا دينية شائكة خاصة ما يتعلق منها بمحاولة اعتناق أحد رعاياهم للدين الإسلامي؛ حيث كانوا يعترضون على قبول رعاياهم في الديوان العالي وتحديداً الراغبين في اعتناق الإسلام؛ كما قرر هؤلاء القناصل منح حق اللجوء الديني إلى هؤلاء في حالة ارتدادهم عن الإسلام؛ لذلك قرر الباشا بأن الأشخاص الأوربيين الراغبين في دخول الإسلام يجب عدم تسليمهم لقناصلهم المعارضين على ذلك وإبقائهم في الديوان (معية سنوية، 50، 1823/هـ1248م، 684)، وفي حالة ارتداد أحد الأوربيين بعد اعتناقه الإسلام كان الباشا يأمر بسجنه، وعندئذ كان القناصل يتدخلون للإفراج عنهم، مثلما تدخل القنصل الفرنسي ميمو Mimout والتمس من الباشا إطلاق سراح أربعة من الفرنسيين أعلنوا إسلامهم ثم ارتدوا بعد ذلك (معية سنوية، 212، 1835/هـ1251م، 77).

### 6. خاتمة البحث:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج وكان من أبرزها ما يلي:

1- أن السفراء والقناصل الأوربيين ووكلائهم نجحوا في تمثيل دولهم بفعالية في مصر خلال الفترة المشار إليها، بهدف حماية جالياتهم والدفاع عن مصالحهم وذلك في إطار التمثيل القنصلي والدبلوماسي الذي تم تنظيمه وتوجيهه وفقاً للاتفاقيات الدولية المبرمة مع الدولة العثمانية،

2- تشكلت علاقات طيبة بين القناصل الأوربيين والي مصر محمد علي باشا والمجتمع المصري، ومع ذلك لم يكن تعاون القناصل مع محمد علي باشا بدون تحديات؛ فعلى الرغم من احترام محمد علي باشا للبروتوكولات الدبلوماسية في التعامل مع القناصل، إلا أنه في بعض الأحيان قام بالتدخل عندما تتعارض مطالب القناصل مع مصالحه الشخصية أو مصالح دولته.

- 3- لقد استفاد القناصل الأوروبيين من الامتيازات التي منحتهم لهم المعاهدات الدولية التي أمامهم فرصاً كبيرة لممارسة أنشطة متعددة في مصر، قام القناصل بممارسة أنشطة في مجال الأعمال الاقتصادية في مصر. كما شملت الأنشطة الاجتماعية التي تعززت بفضل الامتيازات الدولية.
- 4- بعض هذه الأنشطة تجاوزت حدود الإطار الدبلوماسي والقنصلي في بعض الأحيان سواء تعلقت بمصالح شخصية للقناصل أو مصالح جالياتهم المقيمة في مصر تحت حماية المعاهدات الدول.
- 5- وقد ترتب على الأنشطة التي مارسها القناصل خارج إطار عملهم الرسمي الى توتر العلاقات احياناً بين محمد علي باشا وسفراء الدولة الأوروبية في الأستانة مما أدى الى تدخل الدولة العثمانية لدى محمد علي لتحسين العلاقات بين الطرفين وفي الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية تسمح لهم بممارسة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والدينية بناءً على معاهدات الامتيازات المبرمة بينها وبين دول هؤلاء السفراء.

## 7. التوصيات:

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة اجراء دراسات عديدة على تاريخ النظام الدبلوماسي وأنشطة الدبلوماسيين في البلدان العربية وخاصة في فترة السيطرة العثمانية على تلك البلدان
- الاعتماد على المصادر الأرشيفية والوثائقية كمصدر مهم لهذه الدراسات مثل وثائق الأرشيف المصري والأرشيف العثماني
- اجراء دراسات تاريخية عن علاقة محمد علي باشا بالمؤسسات الدبلوماسية الأوروبية

## 8. قائمة المصادر والمراجع

### 8.1: الوثائق غير المنشورة:

المحفظة بدار الوثائق القومية المصرية

- [1] دفاتر معية سنية تركي
- [2] دفاتر معية سنية عربي
- [3] الفرمات السلطانية
- [4] دفاتر مجلس ملكية تركي
- [5] دفاتر شورى المعاونة
- [6] دفاتر ديوان خديوي تركي
- [7] محافظ عابدين
- [8] سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية
- [9] أوامر محمد علي باشا

### 8.2 الوثائق المنشورة:

- [10] المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولية العلية مع الدول الأوروبية، ترجمة يوسف بك آصاف، المطبعة العمومية بمصر 1896، المعاهدة المبرمة مع دولة إنجلترا منذ عام 1809.

### 8.3 المراجع العربية:

- [11] أحمد، نبيل عبد الحميد سيد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري (1922-1952)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م.
- [12] الغنام، زينب محمد حسين، الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (1517-1798م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998م.
- [13] الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1980م، ج2.
- [14] بركات، على، رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 103، القاهرة 1997م.
- [15] جبر، ببداء علاوي شمخي، تطور النشاط القنصلي البريطاني في سوريا في القرن السادس عشر حتى بدايات القرن التاسع عشر، مجلة كلية التربية جامعة بغداد، عدد 55 لسنة 2011م.
- [16] رحومنة، بلبل، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية، 1564-1830م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة الجزائر، 2011م.
- [17] يحي، جلال، مصر الحديثة (1805-1840م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983، ج1.
- [18] زيان، ناهد السيد على، الجالية البريطانية في مصر 1805-1882م، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، عدد 83، القاهرة 2011م.

### 8.4 الكتب المعربة:

- [19] فارجيت، جي، محمد علي مؤسس الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد المركز القومي للترجمة، عدد 2/492، القاهرة 2008م.